النشء دون سن الخامسة الأكثر عرضة للإصابة به بسبب ضعف تحكمهم في التنفس

«الغرق الجاف».. خطر صامت بلا علامات تقليدية يستوجب الانتباه والتوعية لحماية الأطفال

الغرق الجاف يحدث للأطفال دون سن الخامسة

أعراض الغرق الجاف

ضرورة وجود عوامل أمان أثناء سباحة الأطفال

بعيدا عن حوادث الغرق بمعناها التقليدي التي قد تحدث - لا قدر الله - وسط أجواء الصيف وإقبال العائلات على المسابح والأنشطة المائية ثمة خطر صامت وغير مألوف من الغرق أطلق عليه اصطلاحا اسم «الغرق الجاف» الذي قد يهـــدد حياة الأطفال دون أن تظهر عليهم أي علامات دالة على الغرق.

ويعتبر الأطفال دون سن الخامسة الأكثر عرضة للإصابة بالغرق الجاف بسبب ضعف تحكمهم في التنفس وصغر مجرى التنفس لديهم فيما يكون الأطفال المصابون بالربو أو أي مشاكل تنفسية سابقة أكثر عرضة لذلك من غيرهم.

وقال مدير إدارة الطوارئ الطبية في وزارة الصحة الدكتور أحمد الشطي إن الغرق الجاف حالة نادرة تحدث عندما تدخل كمية صغيرة من الماء إلى مجرى الهواء «الحلق أو الحنجرة» ما يؤدي إلى تشـــنج الأحبال الصوتية «تشنج الحنجرة» وإغلاق مجرى التنفس دون أن يصل الماء فعليا إلى الرئتين.

وأضاف الشطي لـ «كونا» أمس الأربعاء أن هذا التشنج قد يمنع دخول الهواء إلى الرئتين مما يتسبب في ضيق شديد للتنفس وقد يؤدي إلى الوفاة إذا لم تتم معالجته سريعا.

وأوضح أنه بعد ممارسة السباحة وفي حال ظهرت أعراض مثل صعوبة في التنفس أو ســـعال مستمر أو شحوب أو زرقة الجلد أو إرهاق غير مبرر أو تغيرات في مستوى الوعي يجب على الفور مراجعة الطبيب فقد تكون علامات على مضاعفات متأخرة للغرق «سواء جاف أو ثانوي».

وعن العلامات أو الأعراض المبكرة التي قد تشير إلى حدوث «غرق جاف» عقب الخروج من الماء أفاد بأن العلامات أو الأعراض قد تبدأ خلال دقائق إلى ساعات بعد الخروج من الماء وتحدث نتيجة لتشنج الحنجرة أو استجابة الجسم لدخول كمية صغيرة من الماء إلى مجرى الهواء مؤكدا أهمية الانتباه إلى هذه الأعراض حتى لو بدت خفيفة في البداية.

وشدد على ضرورة المراقبة المستمرة للأطفال بعد السباحة أو اللعب في الماء فذلك من أهم وسائل الوقاية لتجنب مضاعفات الغرق خصوصا في الساعات التي تلي التعرض للماء.

من جانبه قال مديـــر إدارة العلاقات العامة والإعلام في قوة الإطفاء العام العميد محمد الغريب إن «الغرق الجاف من الحوادث النادرة و الخطيرة التي قد لا تظهر أعراضها فورا عندما يدخل القليل من الماء إلى الحنجرة أو القصبة الهوائية» مشيرا إلى أن «الطفل قد يبتلع كمية من الماء أثناء ممارسته السباحة دون أن تظهر عليه أي علامات واضحة».

وأضاف الغريب لـ«كونا» أن المياه المتبقية في مجرى التنفس قد تؤدي لاحقا إلى مضاعفات صحية خطيرة داعيا أولياء الأمور والمشرفين على أحواض السباحة إلى ضرورة مراقبة الأطفال عن كثـــب بعد خروجهم من الماء والانتباه إلى أي علامات غير طبيعية مثل «الســـعال المستمر أو صعوبة التنفس أو الشعور بالخمول».

وأشار إلى أن «الوقاية تبدأ بالوعي والمتابعة المستمرة عن قرب أثناء السباحة وعدم السماح للأطفال بتكرار ابتلاع الماء وتعليمهم السباحة بشكل آمن ومنعهم من ممارستها إذا كانوا متعبين أو يشعرون بضيق في التنفس».

وشدد على أهمية وجود فرق إنقاذ مؤهلة وتجهيزات إسعافية في الأماكن المخصصة للسباحة مبينا أن قوة الإطفاء العام أطلقت حملتها التوعوية «صيف آمن» لتعريف الجمهور بمخاطر الغرق بأنواعـــه وطرق التعامل السريع في حال الاشتباه بحدوثه.

ودعا الجميع إلى عدم التردد بالاتصال على هاتف الطوارئ رقم «112» لطلب المساعدة في الحالات الطارئة.

«الداخلية» : إستراتيجيتنا

جاء ذلك خلال عرض مرئي قدمه المدير العام للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية، المتحدث الرسمي باسم الوزارة العميد ناصر بوصليب، في مركز التواصـــل الحكومي أمس، بعنوان «قوانين - أرقام - إنجازات 2025»، استعرض خلاله الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية، والتعديلات التي أنجزت على قانوني المرور والإقامة، والتي يرتقب استكمالها على قانون المخـــدرات، إلى جانب جهود التحول الرقمي والنقلات النوعية التي شهدتها الوزارة.

وأوضح العميد بوصليب أن وزارة الداخلية حرصت من خلال خطتها الإستراتيجية، على تعزيز العدالة وحماية حقوق المواطنين والمقيمين، وسد الثغرات القانونية، بما يرسخ مبدأ المساواة ويحول دون أي استغلال أو تجاوزات.

أضاف أن الخطة جـــاءت لتوفير بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، بما يسهم في تشجيع ضخ رؤوس الأموال في مشاريع تنموية داخل الدولة وتعزيز مقومات قطاع السياحة، مشيرا إلى أن الخطة شملت أيضا تشديد الضوابط القانونية للحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والارتقاء بالمستوى الأمني من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة.

وتطرق العميد بوصليب خلال العرض المرئي إلى مشروع «البصمة البيومترية»، الذي تمتلك دولة الكويت بفضله 16.371.153 مليون بصمة مدنية لمواطنين ومقيمين وزائرين، فضلا عن إنشاء الدولة لقاعدة بيانات تضم مواطنين ومقيمين ومقيمين بصورة غير قانونية وزائرين لـ5.381.457 شخص.

ولفت إلى أن مشروع «البصمة البيومترية» هدف إلى تعزيز وتحديث المنظومة الأمنية لقواعد بيانات الأفراد وربط القواعد البيومترية آليا، مع وزارات الدولة بما يسهم في تسهيل المعاملات، والحد من الدورات المستندية للمواطنين والمقيمين.

وأكد أن المشروع ســـاهم كذلك في الحد من التلاعب والتزوير بمستندات الهوية الشخصية، ورفع كفاءة العمل الأمني في المنافذ الحدودية والمطارات، وتمكين الجهات المعنية من كشـــف المطلوبين أمنيا والمبعدين حفاظا على المجتمع من انتشار الجرائم.

وعن التحول الرقمي ذكر أن الوزارة وفرت 37 خدمة إلكترونية، عبر التطبيـــق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل»، لتسهيل إنجاز معاملات المواطنين والمقيمين إلكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة ميدانية، مشيرا إلى أن التطبيق سيشهد خلال الأيام المقبلة إضافة خدمات رقمية جديدة تابعة للوزارة.

وبين أن عدد المعاملات التي تم إنجازها على تطبيق «سهل» الحكومي حتى الآن، بلغ 30ر874ر427 مليون معاملة إلكترونية.

ونوه العميد بوصليب للنقلة النوعية التي شهدتها إدارات شؤون الإقامة بوزارة الداخلية، قبل وبعد التحول الرقمي والتعديل على قانون الإقامة، الذي جاء تلبية لاحتياجات سوق العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني وحفظ حقوق العامل وصاحب العمل، وتحديد التزامات كل طرف، إلى جانب مكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص من خلال فرض عقوبات على المخالفين.

وقال إن القانون تضمن وضع ضوابط واضحة لاستقدام العمالة، بما يواكب المستجدات العالمية في مجال حقوق الإنسان، ويعزز سمعة دولة الكويت الدولية ويسهم في ترسيخ مكانتها كمركز مالي وتجاري عالمي.

ولفت العميد بوصليب إلى المنصة التي دشنتها الوزارة مؤخرا لنظام التأشيرة الإلكترونية لدولة الكويت «KUWAIT VISA» الذي يسهل الحصول على تأشيرات دخول البلاد ومنها التأشيرة الســـياحية والتأشيرة العائلية وتأشيرة الأعمال والتأشيرة الحكومية.

وقدم شرحا حول تعديل «قانون المخدرات والمؤثرات العقلية»، الذي لا يزال قيد الإعداد والتطوير من قبل الوزارة ولم يدخل حيز التنفيذ بعد، مؤكدا أن قانون المخدرات الجديد يهدف إلى الحد من تجارة وتعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ويتضمن عقوبات مشددة على جرائم الاتجار بها للحد من انتشارها.

وبين أن القانون الجديد يمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات أوسع في مواجهة الشبكات المنظمة لتهريب وترويج المخدرات، ويعزز إجراءات الوقاية والعلاج للمدمنين ضمن خطة وطنية متكاملة للتأهيل وإعادة الدمج المجتمعي.

تتمات

ولفت إلى أن عدد الوفيات الناتجة عن تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بلغ 39 حالة في عام 2024، مبينا أن الوزارة تسعى من خلال تعديل القانون إلى خفض هذه المعدلات، ومشيرا إلى أن عدد القضايا المرتبطة بها خلال النصف الأول من العام 2025 بلغ 1451 قضية و261 شـــكوى إدمان، فيما بلغ عدد المتهمين 1864 متهما وعدد الوفيات 11 حالة وفاة.

وبخصوص تعديلات قانون المرور استعرض العميد بوصليب تلك التعديلات التي أسهمت بتعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث ،عبر تغليظ العقوبات على المخالفات الجسيمة كزيادة السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء إلى جانب مواكبة التطورات التقنية باستخدام كاميرات الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الذكية لضبط المخالفين.

وذكر أن التعديلات ساهمت في ترسيخ الثقافة المرورية لدى المواطنين والمقيمين، وأسهمت في خفض عدد الحوادث اليوميـــة التي كانت تبلغ نحو 300 حادث خلال عام 2024 والتي كان 90 في المئة منها بســـبب الانشغال بغير الطريق.

أضاف أن تطبيق القانون منذ 22 أبريل الماضي أدى لانخفاض بنسبة 83 في المئة، في مخالفات السرعة فوق المعدل، وتجاوز الإشـــارة المرور الحمراء و75 في المئة في مخالفتي عدم ربط حزام الأمان واستعمال الهاتف باليد أثناء القيادة، و55 في المئة في حالات الوفاة الناتجة عن الحوادث.

الكويت : لا تهاون

في هذا الســـياق، جـــددت وزارة الخارجية تأكيدها التزام دولة الكويت الراسخ بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، باعتبارها انتهاكا صارخا لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.

وأكدت «الخارجيـــة» في بيان لها أمس، حرص دولة الكويت على تعزيز جهودها الوطنية والدولية لمنع هذه الجريمة، وحماية الضحايا واتخاذ كل التدابير الوقائية والتشريعية اللازمة، انطلاقا من مسؤولياتها القانونية والحقوقية.

من ناحيته، أكد وزيـــر العدل رئيس اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين المستشار ناصر السميط، أن حماية الإنسان من جرائم الاتجار لم تعد خيارا بل مسؤولية وطنية تستدعي عملا مؤسسيا مشتركا على مدار العام.

وقال المستشار السميط: إن دولة الكويت ممثلة باللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تتبنى نهجا متـــكاملا، يجمع بين الوقاية والتشريع والرعاية ويستند إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة.

ولفت إلى استمرار دولة الكويت في تطوير أدواتها لمواجهة هذه الجريمة بأساليب عصرية، تواكب التحولات الدولية وتحديات الفضاء الرقمي.

وشدد على أهمية الشراكة المجتمعية والإعلام المسؤول، معتبرا أن الوعي العام هو خط الدفاع الأول، وأن النجاحات الحقيقية «تقاس بمدى قدرتنا على الوقاية قبل وقوع الضرر».

وأكد الثقة بأن الجهود الوطنية المتضافرة والمتناغمة مع المعايير الدولية، ستثمر بيئة آمنة تصان فيها الحقوق ويحترم فيها الإنسان دون تمييز.

بدوره، أكد الديوان الوطني لحقوق الإنسان، حرصه على مواصلة دوره الفاعل في نشر ثقافة حقوق الإنسان والوعي المجتمعي، في الجوانب المتعلقة بها، مشيرا إلى أن جريمة الإتجار بالأشخاص تمثل واحدة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من دول العالم.

وأوضح الديوان في بيان صحفي، أن هذه المناسبة تشكل فرصة لتسليط الضوء على أوضاع ضحايا هذه الجريمة الذين يتعرضون للاستغلال في صور متعددة، منها العمل القسري أو التسول المنظم أو التجنيد القسري.

ودعا الديوان إلى مواصلة دعم الجهود الوطنية والمبادرات الحكومية والمجتمعية في هذا المجال، مؤكدا أهمية تعزيز النهج الوقائي وتكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، بما يساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيز مكانة دولة الكويت في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي.

وتشكل جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تهديدا عالميا، فهي من أخطر الجرائم التي ترتكب عبر الحدود الدولية، في صورة جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية، تتغذى عليها شبكات إجرامية منظمة، حيث يتم التعامل مع الإنســـان على أنه مجرد سلعة مادية لجني الأرباح.

وفي هذا الشأن قامت الأمم المتحدة ممثلة بأجهزتها المعنية بإبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، أبرزها اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ســـنة 2000 اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولين المقترنين بها والمكملين لها، أولهما لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشـــخاص، لاسيما النساء والأطفال، والثاني لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

ويشير النظام القانونـــي الكويتي إلى انضمام دولة الكويت في سنة 2006 إلى هذه الاتفاقية والبروتوكولين المقترنين بها والمكملين لها، كما قامت في ســـنة 2013 باتخاذ التدابير التشريعية الجزائية الملائمة لمواجهة هذه الجرائم، عبر إقرارها قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وبادرت دولة الكويت في سنة 2018 بإنشاء لجنة وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تتلخص رؤيتها بكويت خالية من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومناهضته، وبناء مجتمع واع بمخاطر هذه الظاهرة والسعي نحو القضاء عليها.

كما وقعت دولة الكويت في سنة 2023 إعلان نوايا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، في شـــأن توفير إطار للتعاون والتفاهم فيما يتعلق بمسائل منع وقمع ومعاقبة جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وتلاها في سنة 2024 توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين، تهدف إلى تبادل الآراء الفنية والاستشارية والتشاور حيال التجارب الدولية المتعلقة بتطبيق النظم والاستراتيجيات ذات الصلة بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص.

وبهذه المناسبة أعرب المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخـــدرات والجريمة، في دول مجلس التعاون الخليجي، القاضي الدكتور حاتم علي، عن اعتزازه وتقديره للشراكة الممتدة مع دولة الكويت ممثلة بلجنتها الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ووزارتها وجهاتها المعنية منذ عقود من الزمن، في تحدي الاتجار بالبشر، سواء بمكافحته أو الوقاية منه أو رعاية وحماية ضحاياه.

ونوه الدكتور علي في تصريح لـ «كونا»، بالجهود التي تبذلها دولة الكويت للنهوض بهذا الملف الوطني، عبر بناء وتطوير قدرات العاملين في الوزارات والجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية، بالإضافة إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية ووضع أسس منظومة الإحالة الوطني.

أضاف: «عملنا معا على تطويـــر التشريع الكويتي لمكافحة الاتجار بالأشـــخاص والهجرة غير الشرعية، حتى أصبحت الأطر القانونية والتشريعية لدولة الكويت على أرقى المستويات والمعايير الدولية للأمم المتحدة، كما عملنا أيضا على وضع أسس منظومة الإحالة الوطني للتعاون في تنسيق وكشـــف وفحص الحالات المشتبه بأنها اتجار بالأشخاص، وإحالتها إلى الجهات الأمنية والقضائيـــة المعنية، كما عملنا معا على وضع معايير الحماية والرعاية الصحيـــة والاجتماعية والقانونية لضحايا الاتجار بالبشر».

وقال «لدينا اتفاق شراكة وتعاون موقع رسميا مع اللجنة الوطنية ونعمل الآن على وضع برنامج عمل منسق ومنهجي للسنوات المقبلة، تتمكن عبره دولة الكويت ليس فقط من تطوير منظومتها الوطنية، إنما أن تصبح نموذجا في الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ورعاية ضحاياه».

بدوره قال رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة لدى البلاد مازن أبوالحسن، إن شعار هذا العام «الاتجار بالأشخاص جريمة منظمة - ضعوا حدا للاستغلال»، يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتفكيك الشبكات الإجرامية وضمان الدعم الشامل للناجين.

ورأى أبوالحسن أن دولة الكويت أظهرت التزاما راسخا بمكافحة الاتجار بالأشخاص، عبر نهج متعدد الجوانب إذ سنت تشريعات شاملة، مثل القانون «رقم 91 لسنة 2013» في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، الذي يوفر إطارا قانونيا متينا للتصدي لهذه الجرائم عن طريق تجريم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص كما ينص على عقوبات صارمة للمخالفين.

وأفاد بأن دولة الكويت قامت فيما يتعلق بدعم الضحايا بإنشاء مراكز ايواء أحدثها مركز ايواء العمالة الوافدة للرجال، إذ يتم تقديم مساعدة شاملة لضحايا الاتجار، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات إعادة الإدماج.

وأكد أبوالحسن أهمية بذل جهود مستدامة بالتعاون مع دولة الكويت، لمواصلة تعزيز الأطر القانونية وتوسيع خدمات دعم الضحايا، وتعزيز الوعي العام لمواكبة تطور شبكات الاتجار بالأشخاص.

العالم في مواجهة

ووفقا لما ذكره وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، أمس الأربعاء، فقد دعت فرنسا و14 دولة أخرى، من بينها كندا وأستراليا، البلدان الأخرى إلى إعلان عزمها الاعتراف بدولة فلسطين.

وكتب بارو عبر «إكس» «في نيويورك مع 14 دولة أخرى، توجه فرنســـا نداء جماعيا: نعبر عن عزمنا الاعتراف بدولة فلســـطين وندعو الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن إلى الانضمام إلينا»، غداة «إعلان نيويورك» الذي أطلق في ختام مؤتمر وزاري في الأمم المتحدة حول حل الدولتين في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني.

والى جانب فرنسا، انضمت كندا وأستراليا، العضوان في مجموعة العشرين، إلى النداء. ووقعت دول أخرى الدعوة وهي أندورا وفنلندا وأيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسان مارينو وسلوفينيا وإسبانيا.

وأعربت 9 دول منها لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية عن «استعداد بلادها أو اهتمامها الإيجابي» في الاعتراف بها ، وهي أندورا وأستراليا وكندا وفنلندا ولوكسمبورغ ومالطا ونيوزيلندا والبرتغال وسان مارينو.

وصدرت الدعوة من الدول الخمس عشرة في ختام مؤتمر وزاري عُقـــد يومي الاثنين والثلاثاء في نيويورك، برعاية فرنسا والسعودية بهدف إحياء حل الدولتين لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو فرضية تقوضها الحرب الدائرة في غزة والاستيطان في الضفة الغربية.

وتسبب مشهد الأطفال الذين يعانون من الهزال في غزة في صدمة للعالم خلال الأيام القليلة الماضية، وحذر مرصد عالمي للجوع، أمس الثلاثاء، من أن مجاعة تتكشـــف في قطاع غزة وأن من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لمنع انتشار الموت على نطاق واسع.

وأثار الإنذار الذي أطلقه رئيس الوزراء البريطاني، كير ســـتارمر، الذي حدد موعدا نهائيا لإسرائيل في سبتمبر المقبل، توبيخا على الفور من نظيره الإسرائيلي الذي قال إن ستارمر يكافئ حماس ويعاقب القتلى والمصابين الذين سقطوا في هجومها عبر الحدود في عام 2023.

من جهة أخرى، كثف جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف طالبي المساعدات الإنسانية، تزامنا مع اشتداد المجاعة التي تحصد أرواح مزيد من الفلسطينيين في قطاع غزة.

فقد أكدت مصادر طبية في القطاع استشهاد 13 فلسطينيا بوسط وجنوب القطاع وإصابة أكثر من 20 بجروح بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي قرب مراكز المســـاعدات، كما أصيب 7 فلسطينيين بقصف إسرائيلي أثناء انتظارهم في طابور للحصول على المياه برفح.

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الصحة في القطاع ارتفاع عدد الوفيات بسبب المجاعة إلى 154 منها 89 طفلا.

وكان مدير مجمع الشفاء الطبي أعلن أمس الأول الثلاثاء أن القطاع دخل المرحلـــة الثالثة من المجاعة، بينما أكد «برنامج الأغذية العالمي» أن حدود المجاعة في غزة تجاوزت حدين من أصل ثلاثة.

وفي تطور آخر، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن الحكومة تدرس خيارات وصفتها بـ«المتطرفة» بعد انتهاء عملية «عربات جدعون» دون نتائج ملموســـة بملف الأسرى، وتشـــمل الخيارات فرض حصار مطلق على السكان في مناطق من القطاع ومنع دخول الغذاء والماء إليها.

ويواجه سكان القطاع مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بحسب تقرير أممي مشترك بشأن «الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025»، صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية.

وأعلن المرصد الرئيسي للأمن الغذائي في العالم أن «أسوأ سيناريو مجاعة يحصل الآن في قطاع غزة»، بحسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) الذي وضعته الأمم المتحدة. وحذر من أن عمليات إلقاء المساعدات فوق القطاع غير كافية لوقف الكارثة الإنسانية، مشيراً إلى أن عمليات إدخال المساعدات براً أكثر فاعلية وأماناً وسرعة.